دعم المنتجات البترولية وأثره علي الناتج المحلي الاجمالي فى مصر

د. مريم وليم برسوم*

مستخلص

يعتبر الدعم من القضايا الاقتصادية الهامة لتأثيره على عجز الموازنة العامة ولما له من آثار إيجابية وسلبية على القطاعات والأنشطة الاقتصادية وبذلك فإن استمرار دعم المنتجات البترولية يلعب دوراً سلبياً فى تمويل قطاع البترول مما يؤثر على قدرة هذا القطاع حيث شهد قطاع البترول خلال الفترات السابقة بعض التغيرات الهامة والتى تقتضي بضرووة التخفيض التدريجى لقيمة الدعم عن المنتجات البترولية ومن ثم الإلغاء إذ يمثل الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة بيع هذه المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها بالسوق المحلى سواء عن طريق الانتاج المحلى أو استيراد بعضها من الخارج ومن الأمور المتعارف عليها إن أى تكلفة اقتصادية يجب أن يكون لها عائد يقابل النفقات المضحى بها حيث يمثل الدعم خسارة اقتصادية على الدولة إذا لم يتحقق هذا العائد فى حالة عدم وصوله لمستحقيه، وإن الهدف الاساسي من قرارات تخفيض قيمة الدعم تكمن فى تصحيح وتعديل التشوهات السعرية حيث يؤدى الدعم الى سوء تخصيص الموارد والافراط فى الاستهلاك الذى يؤدى بدوره الى ارتفاع معدلات نمو الاستهلاك بصورة غير طبيعية بالاضافة الى الزيادة الكبيرة االتى تتحملها الدولة والتى تظهر بصورة دائمة فى العجز المزمن فى الموازنة العامة للدولة من خلال فواتير الاستيراد للمنتجات البترولية.

وباستخدام النماذج الاحصائية وتطبيق تحليل الانحدار المتعدد تم اثبات صحة الفرض الاول كما اتضح أن سياسة تخفيض قيمة دعم المنتجات البترولية للتاثير على الناتج المحلى الاجمالى سياسة جيدة حيث ان إلغاء قيمة الدعم يتبعه زيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى المدى الطويل .

الكلمات المفتاحية: دعم المنتجات البترولية، الناتج المحلى الاجمالى.

مقدمـــة

يعتبر الدعم الحكومي من القضايا والمشاكل الهامة لتأثيره المباشر علي عجز الموازنة العامة للدولة[1] وترجع أهمية الدعم إلى أنه يُعد من البنود الرئيسية للإنفاق الحكومي في مصر حيث يشكل الانفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي والذى يسهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كما تشير النظرية الكينزية إلي وجود علاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي

* مدرس الاقتصاد، شعبه نظم المعلومات الادارية، المعهد العالى للدراسات النوعية.

الاجمالي أى وجود علاقة موجبة بين الانفاق العام والناتج القومي فتؤدى الزيادة في الانفاق إلي الزيادة في الناتج القومي بصورة مضاعفة من خلال ميكانيكية المضاعف[2].

ويجب التفرقة بين مفهومي تخفيض الدعم وبين إلغاء الدعم حيث يشير المفهوم الأول إلي (الرفع الجزئي للدعم) أي بشكل تدريجي وبنسب مختلفة طبقاً لاختلاف الأنواع، أما المفهوم الثاني يشير إلي (الرفع الكلي للدعم) أي رفع قيمة الدعم تدريجياً ونهائياً حتى يصل إلى مرحلة العرض والطلب الحر والمنافسة العالمية.

وفقاً لبعض النظريات الاقتصادية والتي تناولت نهجين متميزين في تحليل تأثير إلغاء الدعم (نموذج اطار التوازن العام، نموذج التوازن الجزئي) وكيفية تأثيرهما علي المنتجين والمستهلكين حيث أشارت نظرية اطار التوازن العام إلي الأستخدام المكثف للطاقة من قبل جميع القطاعات وتفترض هذه النماذج أن التغيرات في أسعار منتجات الطاقة تؤثر علي الكثير من القطاعات الأخري بشكل كبير حيث أن التأثيرات النهائية علي أي قطاع تعتمد علي استجابة القطاعات الأخري وبالتالي فإنه نموذج مقيد حيث يتجاهل البيئة الاقتصادية والأجتماعية لكافة القطاعات، أما نظرية التوازن الجزئي لا تأخذ في الأعتبار المتغيرات في بعض الأسواق لانها لا تمثل التفاعلات بين القطاعات المختلفة بطريقة غير مباشرة نتيجة لتغيرات الأسعار وبالتالي يستخدم الباحثون هذا المنهج لفحص التأثير المباشر لخفض الدعم علي القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مما سيكون له عظيم الأثر فيما يلي:

1- إعادة تخصيص الإنفاق في الموازنة الحكومية عن طريق توجيه هذا الإنفاق إلي خدمات الصحة والتعليم وخلافه.
2- الزيادة في فاتورة الطاقة للشركات .
3- الزيادة في تكلفة النقل .

في حين أن التكلفة الحدية للوحدة الاضافية من الاستهلاك هي صفر ويتم تمويلها بالكامل من قبل الدولة[3].

مشكلة الدراسة:

يعتبر موضوع الدعم الحكومي من أهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية ولما له من آثار إيجابية وسلبية علي القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وتتبلور مشكلة الدراسة فى زيادة أسعار المنتجات البترولية الناتجة عن تخفيض قيمة الدعم، حيث تعد المنتجات البترولية من أهم مصادر الطاقة الرئيسية في مصر وبذلك فإن أستمرار دعم المنتجات البترولية يلعب دوراً سلبياً في تمويل قطاع البترول مما يؤثر علي قدرة هذا القطاع في الأتي :

- تنفيذ المشروعات الجديدة (مشروعات البنية الأساسية البترولية، وتخفيض كفاءة المعامل القائمة حالياً لزيادة الطاقات المتاحة لتكرير البترول الخام سواء كان من خام البترول المنتج محلياً أو مستورداً) .
- تأثيره المباشر علي عدم جذب الشركات الأجنبية العاملة في مجالات البحث والأستكشاف عن البترول الخام وبالتالي تأثيره السلبي علي أنتاج الخام والغاز .

مما يحرم الدولة من أمكانية زيادة الإنتاج المحلى من المنتجات البترولية وأثره المباشر علي تخفيض تكلفة المنتجات البترولية بالاضافة إلي الأثر الإيجابي الناتج عن تخفيض فاتورة الدعم السنوية، ونلاحظ أنه كلما زاد الإنتاج كلما ساهم ذلك في عدم التعرض لتقلبات السوق العالمى كنتيجة لزيادة الإنتاج المحلى وتحقيق الإكتفاء الذاتى من المنتجات البترولية كما أنه يقلل من فرص التعرض لأرتفاعات الأسعار بالأسواق العالمية بما يساهم بشكل فعال في تقليل عمليات الاستيراد.

أهمية الدراسة:

تتركز أهمية الدراسة علي إلغاء دعم المنتجات البترولية وأثره علي الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي الأثر الإيجابي علي الاقتصاد المصري إذ يمثل الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة بيع هذه المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو أستيراد بعضها من الخارج، ومن الأمور المتعارف عليها أن أي تكلفة اقتصادية يجب أن يكون لها عائد يقابل النفقات المضحي بها حيث يمثل الدعم خسارة اقتصادية علي الدولة إذا لم يتحقق هذا العائد في حالة عدم وصوله لمستحقيه.

فروض الدراسة:

1- هناك علاقة إيجابية بين دعم المنتجات البترولية والناتج المحلي الاجمالي.
2- تخفيض قيمة الدعم عن المنتجات البترولية يؤدى إلي خفض العجز بالموازنة العامة للدولة (انعكاس إيجابي).

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي تحليل أثر دعم المنتجات البترولية علي الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال ما يلي:

1- دراسة الملامح العامة لدعم المنتجات البترولية وتطوره في مصر.
2- دراسة تأثير تخفيض قيمة دعم المنتجات البترولية علي كلاً من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة للدولة.
3- دراسة تأثير دعم المنتجات البترولية علي حجم الإستثمارات.

4- معرفة الآثار المترتبة علي تخفيض قيمة الدعم للمنتجات البترولية تمهيداً للوصول إلي التحرير الكامل وذلك بتحديد الآثار السلبية ومحاولة تفاديها وتحديد الآثار الايجابية والعمل علي تعظيمها.

الاطار الزمني للدراسة:

إن الفترة الزمنية التي قامت عليها الدراسة في النموذج الاحصائي بدء من عام 2003 إلي عام 2018 ومدي انعكاس التغير الذي طرأ علي هيكل الدعم واثره علي الناتج المحلي الاجمالي فى مصر.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلى لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال جمع البيانات والمعلومات لتحليل مشكلة الدراسة مع الأستعانة بكافة المراجع العربية والأجنبية ومواقع الإنترنت وكذا الدوريات والتقارير والنشرات الإحصائية وربط النتائج بالأسباب لتفسير الظواهر الاقتصادية، وأستخدام النماذج الاقتصادية لقياس دعم المنتجات البترولية وأثره علي الناتج المحلي الاجمالي بأستخدام المنهج الأحصائي لتحليل الاحصاءات حيث تقوم الدراسة بأستخدام نماذج الانحدار المتعدد (SPSS (V.23 ، مع الأخذ في الأعتبار (الناتج المحلي الاجمالي) متغير تابع و(قيمة دعم المنتجات البترولية) كمتغير مستقل.

وتتناول الدراسة دعم المنتجات البترولية وأثره علي الناتج المحلي الاجمالي من خلال المحاور التالية:

أولاً: الملامح العامة لدعم المنتجات البترولية وتطوره في مصر :

يشهد قطاع البترول خلال الفترات السابقة بعض التغيرات الهامة والتي تقتضي بضرورة أتخاذ بعض القرارات التي من شأنها تخفيض قيمة الدعم عن المنتجات البترولية حيث كانت مصر تعتمد منذ فترة طويلة علي الدعم العام كأداة رئيسية للحماية الأجتماعية.

مراحل تطور سياسات أسعار المنتجات البترولية في السوق المحلي عن الفترة من 2008 إلي 2018 :

مر الدعم بالعديد من مراحل التثبيت خلال السنوات السابقة حتي بدأت الحكومة في تبني برنامج الإصلاح الهيكلي بهدف تخفيض قيمة دعم المنتجات البترولية لتأثيره السلبي على الموازنة العامة للدولة وأنتهاءً بالإصلاحات الاقتصادية عن الفترة من 2014 – 2019 والتي تهدف إلي أستمرارية عملية التنمية الاقتصادية والرفاهه الاقتصادية والأجتماعية للأفراد.

جدول (1) يوضح تطور أسعار المنتجات البترولية في السوق المحلية

ومعدلات النمو خلال الفترة من 2008-2019

السنوات	خام برنت دولار/البرميل	بنزين 80 جنيه / لتر	بنزين 90 جنيه / لتر	بنزين 92 جنيه / لتر	بنزين 95 جنيه / لتر	سولار جنيه / لتر	بوتجاز جنيه / اسطوانة	معدل النمو (الزيادة) %				
								80	92	95	سولار	بوتجاز
2008	97	0.90	1.75	1.85	2.75	1.10	50.2	ثابت	ثابت	ثابت	ثابت	ثابت
2009	61.5											
2010	79.5											
2011	111.26											
2012	111.65											
2013	108.63		تم الغاءه		5.85		8			112		220
2014	99	1.60		2.60	6.25	1.80	12.5	77.7	40.5	6.8	63.6	56.2
2015	52.3							---	---	---	---	---
2016	43.5	2.35		3.50	6.25	2.35	15	46.8	48.1	---	30.5	20
2017	54.24	3.65		5.00	6.60	3.65	30	55.3	34.6	5.6	55.3	100
2018	71	5.5		6.75	7.75	5.50	50	50.7	42.9	17.4	50.7	66.6
2019	67	6.75		8.00	9.00	6.75	65	22.7	18.5	16.1	22.7	30

Source:https://stratasadvisors.com/?utm_source=Google&utm_ medium= PPC&utm_ campaign. Last Accessed on 01-09-2019

- **وبتحليل بيانات الجدول السابق يتبين أن أسعار الوقود ظلت ثابتة لفترة طويلة حتي بداية**
- **عام 2008 إذ نجد تطور في أسعار بيع بعض المنتجات البترولية فقد أرتفع سعر البنزين 95 إلي 2.75 جنيه بدلاً من 1.75 جنيه أي بزيادة تقدر بنحو 57.1%، والبنزين 92 إلى 1.85 جنيه بدلاً من 1.45 جنيه أي بزيادة تقدر بنحو 27.5%، والبنزين 90 أصبح 1.75 جنيه بدلاً من 1.30 جنيه أي بزيادة تقدر بنحو 34.6%، فى حين لم يرتفع سعر البنزين 80 ، بالاضافة إلي سعر السولار أرتفع إلى 1.05 جنيه بدلاً من70 قرشاً [4] أي بزيادة تقدر بنحو 50%.**
- **من عام 2008 وحتي عام 2012 ظلت الأسعار ثابتة دون تغير لكل المنتجات البترولية حيث بلغ الدعم طبقاً لأرقام الموازنة العامة للعام المالي 2013/2012 نحو115 مليار جنيه منها 48 مليار جنيه للسولار، ونحو21 مليار جنيه للبنزين، ونحو19 مليار جنيه للبوتاجاز، ونحو12 مليار جنيه للغاز، ونحو15 مليار جنيه للمازوت [5].**
- **عام 2013 تم رفع سعر البنزين 95 بنسبة 112% علي السيارات الفارهة وظلت الأسعار الباقية كما هي لباقي المنتجات البترولية، كما يبلغ دعم المنتجات البترولية نسبة حوالي 5.9% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي [6].**
- **يوليو 2014 بدء خطوات الاصلاح الاقتصادي بوضع خطة زمنية لمدة خمس سنوات تبدأ من 2014-2019 لإلغاء الدعم نهائياً عن المنتجات البترولية ومما يكلف خزانة الدولة نحو**

100.1 مليار جنيها دعماً، مقسمين إلي (سولار 44.9 – البنزين بانواعه 20.1 – البوتجاز 19.1 – المازوت 16 مليار جنيه)[7] وكنتيجة لما سبق تم في عام 2014 رفع سعر البنزين 92 بزيادة بنحو 40.5% ، البنزين 95 بزيادة بنحو 6.8% ، في حين أن سعر البنزين 80 ارتفع بزيادة تقدر بنحو 77.7 % بخلاف السولار فقد أرتفع السعر بزيادة تقدر بنحو 63.6% ، بينما تبلغ سعر اسطوانات البوتجاز للأستخدام المنزلي 8 جنيهاً بدلاً من 2.5 جنيهاً أى بزيادة تقدر بنحو 220 %، كما يبلغ دعم المنتجات البترولية نسبة حوالي 3 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

- 3 نوفمبر 2016 بعد قرار تعويم الجنيه فقد تم رفع سعر بنزين 92 إلى 3.50 جنيه للتر بدلاً من 2.60 جنيه أى بزيادة تقدر بنحو 34.6 %، وظل سعر البنزين 95 ثابت دون تغيير، في حين تم رفع سعر البنزين 80 إلي 2.35 جنيه بدلاً من 1.60 جنيه أى بزيادة تقدر بنحو 46.8 % وأرتقع سعر السولار إلي 2.35 جنيه بدلاً من 1.80 جنيه أى بزيادة تقدر بنحو 30.5 % بينما أرتفع سعر اسطوانة البوتجاز 15 جنيهاً للأستخدام المنزلي بدلاً من 12.5 جنيه أي بزيادة تقدر بنحو 20 % [8]، كما يبلغ دعم المنتجات البترولية نسبة حوالي 3.3 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- 29 يوليو 2017 تم رفع سعر بنزين 92 إلى 5 جنيهات للتر بدلاً من 3.85 جنيه أى بزيادة تقدر بنحو 29.8 % وكذلك بنزين 95 إلى 6.60 جنيه للتر بدلاً من 6.25جنيه أى بزيادة تقدر بنجو 5.6 % في حين تم رفع سعر كلاً من البنزين 80 والسولار إلي 3.65 جنيه بدلاً من 2.35 جنيه أى بزيادة تقدر بنحو 55.3% ، بينما أرتفع سعر اسطوانة البوتجاز 30 جنيهاً للأستخدام المنزلي بدلاً من 15 جنيه أي بزيادة تقدر بنحو 100% وبذلك أصبح قيمة ما تتحمله الدولة 114 مليار و 999 مليون جنيه[9] من قيمة الدعم بالإضافة إلي دعم المنتجات البترولية يقدر بنسبة حوالي 2.8 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- 16 يونيو 2018 تم رفع سعر البنزين 92 إلى 6.75 جنيه للتر بدلاً من 5.00 جنيه للتر أى بزيادة تقدر بنحو 42.9 %، مما يكلف خزانة الدولة نحو 11.5 مليار جنيها دعماً، والبنزين 95 تم رفع السعر إلى 7.75 جنيه للتر بدلاً من 6.60 جنيه أى بزيادة تقدر بنحو 17.4% ، بينما البنزين 80 والسولار تم رفع السعر إلي 5.50 جنيه بدلاً من 3.65 جنيه أى بزيادة تقدر بنحو50.7% ، حيث يعتبر السولار أحد أهم المنتجات البترولية التى أستهدفها قرار زيادة أسعار الوقود، ونجد أن الدولة تدعم لتر السولار بنحو 2.70 جنيها بما يستحوذ على 74 مليار جنيه من قيمة دعم الوقود، ويبلغ إجمالى الاستهلاك المحلى من السولار 15.444 مليار لتر سنويا، وتستورد مصر نحو 6.780 مليار لتر سولار سنويا وهو ما يمثل نحو 44% من إجمالى استهلاك السولار، فيما تنتج الهيئة العامة للبترول نحو

8.664 مليار لتر سنويا، بما يمثل نحو 65% من إجمالى الاستهلاك، وأخيراً تم رفع سعر اسطوانة البوتجاز 50 جنيهاً للأستخدام المنزلي بدلاً من 30 جنيه أى بزيادة تقدر بنحو66.6 % [10].

- **5 يوليو 2019 المرحلة الأخيرة لإلغاء الدعم عن المنتجات البترولية، فقد تم رفع سعر البنزين 92 إلى 8.00 جنيه بدلاً من 6.75 أى بزيادة تقدر بنحو 18.5% ، البنزين 95 إلى 9.00 جنيه للتر بدلأ من 7.75 جنيه أى بزيادة تقدر بنحو 16.1% وكذلك تم رفع أسعار كلاً من البنزين 80 أوكتين والسولار إلي 6.75 جنيه بدلأ من 5.50 جنيه أى بزيادة تقدر بنحو 22.7%، بينما تم رفع سعر اسطوانة البوتجاز 65 جنيهاً للاستخدام المنزلي بدلأ من 50 جنيه أى بزيادة تقدر بنحو 30 % في حين نجد أن تكلفة أنتاج البنزين بأنواعه يكلف الدولة ما يصل إلى 8.50 جنيهاً / للتر[11] حيث أن تكلفة أنتاج الدولة متغير حسب أسعار السوق العالمية، وتقدر الزيادة حوالي 20% بما يتناسب مع أسعار الوقود العالمية وسعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي في حين تم خفض قيمة الدعم إلي 52.69 مليار جنيه عام 2020/2019 مقارنة بـ 89.075 مليار جنيه عام 2019/2018 [12].**
- **شهدت الأسعار العالمية تطورا كبيراً منذ عام 2009 حيث قفزت من مستوي 61,5 دولاراً للبرميل لتصل إلي مستوى 118,63 دولاراً للبرميل عام 2013 أي بمعدل زيادة يقدر بالضعف في مدي زمني يقل عن خمس سنوات وكان لهذا الأرتفاع الكبير في أسعار البترول العالمية تأثير علي تكاليف أنتاج المنتجات البترولية محلياً وأسعار بيع المنتجات محلياً، ومع بداية الاصلاح الاقتصادي عام 2014 نجد أن الأسعار العالمية (خام برنت) بدأت في الإنخفاض من 99 دولاراً للبرميل إلي 67 دولاراً للبرميل عام 2019 أي بمعدل إنخفاض تقريباً ما يمثل الثلث علي مدي زمني خمس سنوات [13].**

ثانياً: الاثار الاقتصادية المترتبة علي تخفيض قيمة دعم المنتجات البترولية:

ان الهدف الاساسي من قرارات تخفيض قيمة الدعم يكمن في تصحيح وتعديل التشوهات السعرية التي أستمرت علي مدار سنوات طويلة نتيجة التهام منظومة دعم المنتجات البترولية للموارد المالية.

1- أثر زيادة أسعار المنتجات البترولية علي القطاع العائلي:

تعتبر قضية الدعم من القضايا الاقتصادية الهامة لتأثيرها علي الرفاهة الاقتصادية والأجتماعية للأفراد[14] بأعتباره أحد أهم أدوات السياسة المالية للحفاظ علي البعد الاجتماعي حيث أن تخفيض الدعم يعتبر وسيلة تهدف لتوجيهة الفئات الأولي بالرعاية ويتحدد ذلك بنسب

أختلاف فئات الدخول للمواطنين، ووفقًا لذلك يتم قياس الإعانات لكل منتج مرتين:

- أولهما : الفرق بين التكلفة الفعلية المقدرة والسعر المحلي.
- ثانيهما : الفرق بين الأسعار العالمية والسعر المحلي [15].

علاوة على ذلك تؤثر الزيادة في أسعار الطاقة بشكل سلبي على الدخول الحقيقية للقطاع العائلي بأحدي صورتين : صورة مباشرة من خلال ارتفاع أسعار سلع الطاقة المستهلكة، وغير مباشرة من خلال أرتفاع أسعار السلع والخدمات الأخرى الناجمة عن زيادة تكاليف المدخلات الوسيطة [16] (النقل والتجارة) حيث تشير التقديرات إلى أن لكل زيادة قدرها 0.25 دولار أمريكي لكل لتر من الوقود قد تؤدي إلى انخفاض بنسبة 5.5 % في دخل الأسرة الحقيقي وذلك من خلال دراسة عينة (متوسط لعينة من 32 دولة) يتراوح هذا التأثير بين 3.5% في أمريكا الجنوبية والوسطى، و 7 % في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث لا تزال أسعار التجزئة منخفضة نسبياً [17].

جدول (2) تطور قيمة دعم المنتجات البترولية ومؤشراته

خلال الفترة (2010 – 2018)

القيمة بالمليار

السنوات	قيمة الدعم الاجمالي (مليار جنيه)	قيمة الدعم للمنتجات البترولية (مليار جنيه)	نسبة دعم المنتجات البترولية الي اجمالي الدعم (مليار جنيه)	الانفاق الحكومي (مليار جنيه)	نسبة دعم المنتجات البترولية الي اجمالي الانفاق الحكومي (%)	نصيب الفرد من دعم المنتجات البترولية
2011/2010	110.817	67.680	61,1	156.961	43,1	0.85
2012/2011	134.963	95.535	70,8	187.192	51,0	1.17
2013/2012	170.800	120.000	70,3	211.228	56,8	1.43
2014/2013	187.658	126.179	67,2	252.386	49,9	1.47
2015/2014	150.198	73.915	49,2	287.402	25,7	0.84
2016/2015	138.724	51.044	36,8	309.617	16,4	0.57
2017/2016	202.559	114.999	56,8	350.197	33,1	1.26
2018/2017	243.586	120.803	49,5	370.600	32,5	1.25
2019/2018	191.075	89.075	46,7	400.200	22.2	0.9

المصدر – البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة لسنوات من 2010 – 2018.

– تقارير البنك المركزي المصري – اعداد مختلفة من 2010–2018

وبتحليل بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي :

من عام 2010 إلي عام 2013 نجد أن قيمة الدعم للمنتجات البترولية في تزايد مستمر وقدر عام 2011/2010 بمبلغ 67.680 مليار جنيه حتي وصل إلي 126.179 مليار جنيه عام 2014/2013 ثم أخذ في النقصان عام 2015/2014 حيث بلغ 73.915 مليار جنيه ويرجع ذلك

إلي بدء الدولة في أتخاذ قرار تخفيض قيمة الدعم عن المنتجات البترولية ولفترة خمس سنوات بدءً من عام 2014 إلي عام 2019 إلي أن وصل عام 2019 إلي 89.075 مليار جنيه، ونجد أن الفرق خلال الفترة يتمثل في قيمة الدعم الناتج عن الفرق بين تكلفة توفير المنتجات البترولية للاستهلاك المحلي وحصيلة بيعها بالأسعار الجبرية وهذه الفترة شهدت أنخفاضاً شديداً لقيمة الدعم مما أنعكس هذا التغير لهيكل الدعم علي إجمالي قيمته وكذلك معدل الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي، كما نلاحظ أن نسبة دعم المنتجات البترولية إلي إجمالي الدعم خلال الخمس سنوات من 2015/2014 حتى 2019/2018 تذبذبت أرتفاعاً وهبوطاً حيث بلغت متوسط نسبته 47.8 %.

جدول رقم (3) تطور الانفاق علي دعم المنتجات البترولية

خلال الفترة (2010 – 2018)

القيمة بالمليار جنيه

السنوات	قيمة دعم المنتجات البترولية (مليار جنيه)	نسبة دعم المنتجات البترولية الي المصروفات (%)	اجمالي المصروفات (بالمليار)	الناتج المحلي الاجمالي (بالمليار)	نسبة المصروفات الي الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة دعم المنتجات البترولية الي الناتج المحلي الاجمالي (%)
2011/2010	67.680	16,5	410.866	1371.100	29,9	4,9
2012/2011	95.535	20,3	470.992	1674.700	28,1	5,7
2013/2012	120.000	20,4	588.188	1860.400	31,6	6,5
2014/2013	126.179	18	701.514	2130.000	32,9	5,9
2015/2014	73.915	10,1	733.350	2443.900	30,0	3,0
2016/2015	51.044	6,3	817.844	2709.400	30,2	1,9
2017/2016	114.999	11,2	1031.941	3470.000	29,7	3,3
2018/2017	120.803	10,0	1229.000	4437.400	27,7	2,8
2019/2018	89.075	6,5	1424.019	5250.978	27,1	1,7

المصدر : وزارة التخطيط – الحسابات القومية – بيانات مجمعة خلال الاعوام 2009-2018.

وبتحليل بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي :

– أن بند الدعم بصفة عامة يستحوذ علي نسبة كبيرة من إجمالي المصروفات العامة بالموازنة العامة للدولة وفيما يخص دعم المنتجات البترولية حيث بلغ عام 2019/2018 نحو 89.075 مليار جنيه وهو ما يمثل نسبه 6,5 % من حجم المصروفات العامة للدولة وهي تمثل نسب أقل من متوسط ما تم تخصيصه من إجمالي المصروفات خلال الفترة من 2011/2010 حتي 2019/2018 حيث بلغت نحو 13,2%، كما نجد أن نسبة الدعم إلي إجمالي المصروفات العامة خلال الفترة من 2011/2010 إلي 2016/2015 تذبذبت أرتفاعا وهبوطا ثم أتجهت نحو التزايد عام 2017/2016 حيث بلغت نسبته 11,2% ثم أتجه نحو النقصان إلي 6,5% عام 2019/2018 ، كما بلغت نسبة دعم المنتجات البترولية إلي الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1,7% عام 2019/2018 وبمقارنة متوسط النسب نلاحظ لم تتغير كثيراً خلال الفترة من 2011/2010 حتي 2019/2018 والتي بلغت نسبتها 3,9%.

– عام 2016/2015 بلغت قيمة دعم المنتجات البترولية نحو 51.044 مليار جنيه حيث تمثل الفارق بين تكلفة تدبير المنتجات وسعر بيعها في السوق المحلى، أن تكلفة تدبير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي بالأسعار العالمية بلغت نحو 279 مليار جنيه منها ما يخص المنتجات البترولية 181 مليار جنيه في مقابل 130 مليار جنيه إيرادات لبيعها بالسوق المحلى بالأسعار المدعمة أي ما تتحمله الدولة 51 مليار جنيه (الإيرادات – التكاليف).

– عام 2017/2016 بلغت قيمة دعم المنتجات البترولية نحو 122.4 مليار جنيه حيث تمثل الفارق بين تكلفة تدبير المنتجات وسعر بيعها في السوق المحلى أن تكلفة تدبير المنتجات البترولية بالاسعار العالمية بلغت نحو 204.3 مليار جنيه في مقابل 81.9 مليار جنيه إيرادات لبيعها بالسوق المحلى بالأسعار المدعمة أي ما تتحمله الدولة 22.6 مليار جنيه.

2- أثر تخفيض قيمة دعم المنتجات البترولية علي كلاً من الموازنة العامة للدولة والناتج المحلي الاجمالي:

شهد الاقتصاد المصرى بعض التغيرات الناتجة عن عدم الأستقرار الاقتصادى والسياسي والتي أدت إلي تراجع معدلات النشاط الاقتصادي والمتمثلة في تزايد عجز الموازنة العامة الناتج عن زيادة قيمة دعم المنتجات البترولية.

جدول (4) نسب التغير في مخصصات الدعم وعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2010 – 2018)

السنوات	مخصصات اجمالي الدعم (مليار جنيه)	عجز الموازنة العامة (مليار جنيه)	نسبة التغير في مخصصات الدعم (%)	نسبة التغير في عجز الموازنة العامة (%)	نسبة العجز بالموازنة الي الناتج المحلي الاجمالي %
2011/2010	110.817	134.459	19.1	37.2	9,8
2012/2011	134.963	166.704	21,8	23.9	10,1
2013/2012	170.800	239.718	26,5	43.7	13,0
2014/2013	187.658	255.439	9,8	6.6	12,2
2015/2014	150.198	279.430	(20)	(9.4)	11,50
2016/2015	138.724	229.195	(7,6)	(21.9)	12,50
2017/2016	202.559	379.589	46	65.6	10,9
2018/2017	243.586	423.579	20,2	11.6	9
2019/2018	191.075	438.594	(21,5)	3,5	8,4

المصدر : وزارة التخطيط – الحسابات القومية – بيانات مجمعة خلال الاعوام 2009-2018.

تجميع النسب بواسطة الباحثة من بيانات تقارير البنك المركزى والكتاب الاحصائي السنوي حتي عام 2018.

وبتحليل بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي :

نجد أن متوسط زيادة مخصصات الدعم (نسبة التغير) بلغت 10,5% خلال الفترة من 2011/2010 حتي 2019/2018 في حين بلغ متوسط الزيادة في عجز الموازنة العامة للدولة خلال نفس الفترة نسبه 17,9% ويتضح من ذلك أن نسبة زيادة عجز الموازنة العامة اكبر من

نسبة زيادة المخصصات مما يعني أن الدعم ليس السبب الوحيد في عجز الموازنة العامة للدولة، كما يمثل الدعم ما نسبته 20,3% من قيمة العجز الكلي ونسبة 20,4% من قيمة العجز النقدي عام 2019/2018 مقارنة بعام 2015/2014 حيث يمثل 26,4% من قيمة العجز الكلي ونسبة 27,6% من قيمة العجز النقدي، كما نلاحظ أن قيمة الدعم عام 2011/2010 بلغت 110 مليار 817 مليون جنيه مقارنة بعام 2019/2018 بلغت 89 مليار 75 مليون وهذا يعني أن الحكومة قامت بتوفير حوالي 21 مليار 742 مليون جنيه نتيجة تخفيض الدعم عن المنتجات البترولية ويتم توجيهه لخدمات أخرى كالتعليم وتجهيز المستشفيات ودعم البطاقات التموينية (63 مليار عام 2017 مقارنة بعام 2018 وصل لمبلغ 86 مليار) وهذا يدل علي أن الدعم وصل لاكبر عدد من مستحقيه.

كما يشير الجدول السابق أن الأربع سنوات الأولي خلال الفترة من عام 2011/2010 حتي عام 2014/2013 شهدت أرتفاعاً في إجمالي قيمة الدعم حيث بلغ 2014/2013 بنحو 150.198 مليار جنيه مقارنة بعام 2011/2010 بنحو 110.817 مليار جنيه، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو 73.7% وهذه الزيادة ترجع في الأساس إلي الزيادة المرتبطة بأرتفاع الأسعار العالمية نتيجة أتساع الفجوة بين الاستهلاك والانتاج.

3- أثر تخفيض قيمة دعم المنتجات البترولية علي حجم الاستثمارات:

لابد من التفرقة بين مفهومين في مجال البترول (الاستثمار المالي ، الاستثمار الحقيقي) حيث يشير الاستثمار الحقيقي إلي الاستثمار في مجال التنقيب والبحث والاستكشاف والأستخراج أما الاستثمار المالي فيشير إلي التدفق النقدي للاستثمار بأختلاف أسعار البترول [18]، ولقد تغلب قطاع البترول المصري على بعض التحديات والازمات التي مر بها الاقتصاد المصرى مما ينتج عنه حدوث تباطؤ لكل من الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، وقد أتخذت الحكومة المصرية العديد من الإجراءات والاصلاحات ومن ضمنها برنامج إصلاح لنظام الدعم والعمل علي استكشاف أنشطة مرخصة في الحقول المكتشفة حديثًا بالإضافة إلى بذل جهودها لتسديد ديونها المستحقة تدريجياً، ووفقًا لذلك، فقد تم تطوير قطاع البترول لجذب الاستثمارات التي من شأنها دعم أستكشاف وأستغلال هذه المصادر الجديدة[19].

جدول رقم (5) يوضح حجم استثمارات البترول

خلال الفترة 2014/2013 – 2018/2017 القيمة بالمليار جنيه

السنوات	الاستثمارات البترولية	اجمالي الاستثمارات	نسبة الاستثمارات البترولية من اجمالي الاستثمارات %
2014/2013	28.738	265.091	10,8

2015/2014	55.215	333.709	16,5
2016/2015	67.980	392.029	17,3
2017/2016	75.115	514.309	14,6
2018/2017	79.637	721.127	11

Source: Central Bank of Egypt, Monthly statistical Bulletin, Statistics and Economic reports sector, 2013-2018

وبتحليل بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي :

خلال الفترة من عام 2014/2013 إلى عام 2018/2017 حيث شهدت الصناعة استقراراً، فقد زادت قيمة الاستثمارات البترولية عام 2018/2017 وحققت أعلى قيمة للاستثمار والتي تقدر 79,637 مليار جنيه مقارنة بعام 2014/2013 بنحو 28,738 مليار جنيه أي بزيادة 36%، كما نلاحظ ايضاً أرتفاع قيمة إجمالي الاستثمارات عام 2018/2017 بنحو 721,127 مليار جنيه مقارنة بعام 2014/2013 بنحو 265,091 مليار جنيه أي بزيادة تقدر بنسبة 36.7%

ثالثاً: الاثار الاقتصادية المترتبة علي الغاء دعم المنتجات البترولية:

1- أثر إلغاء دعم المنتجات البترولية علي الانتاج والمكثفات:

شهد قطاع البترول أرتفاع نسب معدلات إنتاج الزيت الخام والمكثفات وتعويض التناقص في إنتاجية الآبار والحقول القديمة نتيجة تنفيذ مشروعات وبرامج مكثفة لعمليات البحث والاستكشاف.

جدول رقم (6) يوضح تطور إنتاج الزيت والمكثفات خلال الفترة (2010 – 2018)

بالالف برميل

السنوات	زيت خام	مكثفات	الاجمالي
2011/2010	561	115	676
2012/2011	566	109	675
2013/2012	570	96	666
2014/2013	580	89	669
2015/2014	593	82	675
2016/2015	590	81	671
2017/2016	546	81	627
2018/2017	570	68	638
2019/2018	563	67	630

المصدر : الهيئة المصرية العامة للبترول – تقارير غير منشورة .

وبتحليل بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

أتجاه كميات إنتاج الزيت الخام نحو الزيادة حتي عام 2015/2014 حيث بلغ 593 ألف برميل ثم أتجه أرتفاعا وهبوطاً حتي وصل عام 2018/2017 إلي 570 ألف برميل في حين أخذت المكثفات في الإنخفاض حتي عام 2019/2018 لتصل إلي 67 ألف برميل ويرجع إنخفاض نمو

الإنتاج إلي إنخفاض الاحتياطيات المؤكدة من البترول.

2- أثر إلغاء دعم المنتجات البترولية علي معدل نمو الاستهلاك المحلي:

تتفاوت الآثار التوزيعية للدعم تفاوتاً كبيراً حسب نوع المنتج ونتيجة لثبات وأستقرار أسعار المنتجات البترولية لفترة طويلة أدي إلي تغير سلوك الأفراد نحو الاستهلاك المتزايد.

جدول رقم (7) تطور الانتاج والاستهلاك المحلي والاستيراد من السولار

السنة المالية	اجمالي الاستهلاك المحلي (مليون طن)	اجمالي الانتاج المحلي (مليون- طن)	نسبة تغطية الانتاج المحلي للاستهلاك %	اجمالي الاستيراد من الخارج (مليون طن)	نسبة الاستيراد / الاستهلاك %	متوسط اسعار الاستيراد (دولار/ طن)	متوسط اسعار الصرف الرسمي (جنيه)
2015/2014	13,5	7,6	56,3	5,5	40,7	650	7,077
2016/2015	14,4	7,4	51,4	6,9	48,0	422,3	7,691
2017/2016	14,3	7,2	50,4	7,6	53,2	469	9,780
2018/2017	13,5	7,6	56,3	7,1	52,6	584,6	17,437
2019/2018	13,3	7,4	55,6	5,9	44,4	633,2	16,50

المصدر : نشرة الكهرباء والطاقة – اعداد مختلفة من 2013-2017.

: الهيئة المصرية العامة للبترول – نتائج اعمال قطاع البترول – بيانات غير منشورة.

: مصر في ارقام – اعداد مختلفة من 2014-2019.

جدول رقم (8) تطور الانتاج والاستهلاك المحلي والاستيراد من البنزين

السنة المالية	اجمالي الاستهلاك المحلي (مليون طن)	اجمالي الانتاج المحلي (مليون- طن)	نسبة تغطية الانتاج المحلي للاستهلاك %	اجمالي الاستيراد من الخارج (مليون طن)	نسبة الاستيراد /الاستهلاك %	متوسط اسعار الاستيراد (دولار/ طن)
2015/2014	6,3	4,2	66,7	2,1	28,6	746,6
2016/2015	6,9	4,2	61,0	2,6	37,7	517
2017/2016	7,3	4,4	60,3	2,9	39,7	539,8
2018/2017	7,1	4,7	66,2	2,4	38,0	652
2019/2018	7,2	5,0	69,4	2,2	30,5	680

المصدر : نشرة الكهرباء والطاقة – اعداد مختلفة من 2013-2017.

: الهيئة المصرية العامة للبترول – نتائج اعمال قطاع البترول – بيانات غير منشورة.

: مصر في ارقام – اعداد مختلفة من 2014-2019.

جدول رقم (9) تطور الانتاج والاستهلاك المحلي والاستيراد من البوتجاز

السنة المالية	اجمالي الاستهلاك المحلي (مليون طن)	اجمالي الانتاج المحلي (مليون- طن)	نسبة تغطية الانتاج المحلي للاستهلاك %	اجمالي الاستيراد من الخارج (مليون طن)	نسبة الاستيراد /الاستهلاك %	متوسط اسعار الاستيراد (دولار/ طن)

2015/2014	4,1	2	48,8	1,9	46,3	614,3
2016/2015	4,3	1,9	44,2	2,3	53,5	445,8
2017/2016	4,3	1,9	44,2	2,4	55,8	503,2
2018/2017	4,1	1,9	46,3	2,3	56,1	568,8
2019/2018	3,9	1,9	47,9	2,0	51,2	570,9

المصدر : نشرة الكهرباء والطاقة – اعداد مختلفة من 2013–2017.
: الهيئة المصرية العامة للبترول – نتائج اعمال قطاع البترول – بيانات غير منشورة.
: مصر في ارقام – اعداد مختلفة من 2014–2019.

جدول رقم (10) تطور الانتاج والاستهلاك المحلي والاستيراد من المازوت

السنة المالية	انتاج المازوت (الف طن)	اجمالي الاستهلاك المحلي (الف طن)	اجمالي الاستيراد من الخارج (الف طن)	نسبة الاستيراد / الاستهلاك%	متوسط اسعار الاستيراد (دولار/ طن)
2015/2014	8682	11788	3838,5	32,6	443,3
2016/2015	7500	11398	3798,4	33,3	259
2017/2016	7478	9653	2269,3	23,5	297,1
2018/2017	7409	7523	498,2	6,6	364,6
2019/2018	6050,4	4375	1675,4	38,2	423,1

المصدر : نشرة الكهرباء والطاقة – اعداد مختلفة من 2013–2017.
: الهيئة المصرية العامة للبترول – نتائج اعمال قطاع البترول – بيانات غير منشورة.
: مصر في ارقام – اعداد مختلفة من 2014–2019.

جدول رقم (11) تطور الاستهلاك المحلي من البنزين بأنواعه

السنوات	بنزين 80		بنزين 92		بنزين 95		الاجمالي
	الكمية (مليون طن)	%	الكمية (مليون طن)	%	الكمية (مليون طن)	%	الكمية (مليون طن)
2015/2014	3,5	55,6	2,8	44,4	0,012	0,2	6,3
2016/2015	3,8	55,1	3,1	44,9	0,016	0,2	6,9
2017/2016	3,9	53,4	3,3	45,2	0,022	0,3	7,3
2018/2017	3,8	53,5	3,2	46,5	0,116	1,6	7,1
2019/2018	3,4	48,2	3,3	47,5	0,308	4,3	7,1

المصدر : نشرة الكهرباء والطاقة – اعداد مختلفة من 2013–2017.
: الهيئة المصرية العامة للبترول – نتائج اعمال قطاع البترول – بيانات غير منشورة.
: مصر في ارقام – اعداد مختلفة من 2014–2019.

جدول رقم (12) يوضح اجمالي حجم الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية

السنوات	بنزين 80	بنزين 92	بنزين 95	سولار	مازوت	بوتجاز	اجمالي كمية الاستهلاك المحلي
	الكمية (مليون طن)	الكمية (مليون طن)	الكمية (مليون طن)	الكمية (مليون طن)	الكمية (مليون طن)	الكمية (مليون طن)	الكمية (مليون طن)

2015/2014	3,5	2,8	0,012	13,5	11,8	4,1	35,7
2016/2015	3,8	3,1	0,016	14,4	11,4	4,3	37,02
2017/2016	3,9	3,3	0,022	14,3	9,7	4,3	35,5
2018/2017	3,8	3,2	0,116	13,5	7,5	4,1	32,2
2019/2018	3,4	3,3	0,308	13,3	4,4	3,9	28,3

المصدر : تم تجميع البيانات من الجداول السابقة بواسطة الباحث

وبتحليل بيانات الجداول (7،8،9،10،11، 12) يتضح ما يلي:

بلغ إجمالي كمية الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية عام 2019/2018 حوالي 28.3 مليون طن بنقص نسبته حوالي 12% مقارنة بعام 2018/2017 ويرجع ذلك إلي الأتي :

- **إنخفاض استهلاك البوتجاز بنسبة حوالي 5.5% عام 2019/2018 مقارنة بعام 2018/2017 ويرجع ذلك إلي زيادة معدل توصيل الغاز الطبيعي للمنازل واحلاله بدلاً من اسطوانات البوتجاز.**
- **انخفض استهلاك المازوت بنسبة 42% عام 2019/2018 مقارنة بعام 2018/2017 ويرجع ذلك الي إنخفاض استهلاك مازوت قطاع الكهرباء بنسبة حوالي 59% .**
- **زيادة معدل استهلاك البنزين بانواعه بنسبة 0,2% عام 2019/2018 مقارنة بعام 2018/2017 (نقص البنزين 80 اوكتين بنسبة 8% بينما زاد البنزين 92 اوكتين بنسبة 4% كما زاد البنزين 95 بنسبة 166% لتحول الكثير من المستهلكين لاستخدام بنزين 95 بدلاً من بنزين 92 لتقارب اسعارهم).**
- **بلغت قيمة دعم الناتج عن الفرق بين تكلفة توفير المنتجات البترولية الرئيسية للاستهلاك المحلي وحصيلة بيعها خلال 2019/2018 حوالي 81,5 مليار جنيه عام (أقفال أول) بنقص نسبته حوالي 8,5 % عن عام 2019/2018 [20].**

3- أثر إلغاء دعم المنتجات البترولية علي نسب الفقر:

يدخل دعم السلع في مواد أساسية تستخدم في الإنتاج وستؤدي إلى أرتفاع الأسعار كما أن أرتفاع أسعار المنتجات البترولية التي تدخل في تكلفة الإنتاج ستؤدي إلي حدوث تضخم في الأسواق ويترتب علي إلغاء الدعم تبعات اقتصادية خطيرة تضر بالأسر الفقيرة حيث سيسفر عن الأرتفاع الحاد في أسعار المنتجات البترولية إنخفاض كبير في الدخل الحقيقي حيث تواجه الأسر منخفضة الدخل العديد من المشاكل الناتجة عن هذا القرار وما ينتج عنه من آثار سلبية مؤثرة عليهم، فنجد أن الفقراء يستفيدون من دعم البوتجاز والسولار فقط أما باقي المنتجات فيستفيد من دعمها الفئات المتوسطة والغنية علي حد سواء [21].

رابعاً : النموذج الإحصائي

تقوم الدراسة علي صياغة نموذج قياسي لاختبار الفرض العدمي القائل بأنه لاتوجد علاقة

معنوية بين قيمة الناتج المحلى الإجمالى ودعم المنتجات البترولية وذلك من خلال أستخدام برنامج SPSS v.23 لأجراء التحليل الأحصائي للبيانات وتعتمد الدراسة علي تحليل الحقائق والبيانات المشاهدة المتوافرة عن الفترة من (2003-2018) للنموذج لكل من المتغير التابع (Y) المتمثل في قيمة الناتج المحلي الاجمالي والمتغير المستقل (X) المتمثل فى قيمة دعم المنتجات البترولية وتبين ان التنائج المتحصل عليها فى حالة وجود الثابت غير جيدة حيث كانت قيمة معامل التحديد للنموذج الأول منخفضة للغاية وبناءً عليه تم عمل محاولة أخرى عن طريق حذف الثابت (يتمثل الثابت في قيمة الناتج المحلي الاجمالي عندما يكون دعم المنتجات البترولية يساوي صفر أي لا يوجد دعم) وتم إعادة التحليل الإحصائى فتحسنت النتائج بشكل كبير كما سيتبين من جداول النموذج الثاني.

<u>وبتحليل بيانات النموذج الاحصائي يتضح ما يلي:</u>

- باجراء تحليل معامل الأرتباط (بيرسون) بين المتغير المستقل والمتغير التابع أتضح أن العلاقة بين قيمة دعم المنتجات البترولية وقيمة الناتج المحلي الاجمالي علاقة ايجابية جيدة نظرا لأن الإشارة موجبة ومقدارها 87.4% بالأضافة إلي أنها ذات دلالة أحصائية عند مستوى معنوية 5%.
- باجراء تحليل قياس درجة الارتباط الذاتى Durbin-Watson كانت نتيجة التحليل الأحصائي للنموذج 0.441 وهى معنوية.
- باجراء تحليل التباين ANOVA للنموذج يتضح لنا أن قيمة (sig) تساوى 0.000 أقل من مستوى 0.05 وهو ما يدعونا إلي رفض الفرض الأصلي القائل بأن نموذج الإنحدار معنوى وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع بتباين مقداره 48.679 لقيمة أختبار F وذلك عند درجات حرية لقيمة الأختبار (1 ، 15) وعند مستوى معنوية 5%.
- باجراء أختبار T للمتغير المستقل نجد أن معنوية الاختبار تساوى 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن معاملات الإنحدار في النموذج معنوى.
- نجد أن قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج 76.4% مما يدل علي أن قيمة دعم المنتجات البترولية تؤثر بنسبة 76.4% علي معدل الناتج المحلي الاجمالي أما النسبة الباقية فترجع إلى العوامل الأخرى(الاستثمار، الاستهلاك ، الانتاج الحكومي ....) المؤثرة على الناتج المحلى الإجمالى.
- معادلة النموذج الاول في حالة وجود الثابت: $Y = 203732.095 + 0.022\ x$

النموذج الثاني في حالةعدم وجود الثابت : $Y= 0.025\ x$

خامساً: تكلفة دعم المنتجات البترولية والجوانب الايجابية والسلبية لتخفيض هذا الدعم:

إن الهدف الأساسي من قرارات تخفيض قيمة الدعم تكمن في تصحيح وتعديل التشوهات السعرية حيث يؤدى دعم الطاقة إلي سوء تخصيص الموارد والافراط في الاستهلاك الذى يؤدى بدوره إلي أرتفاع معدلات نمو الاستهلاك بصورة غير طبيعية بالاضافة إلي الزيادة الكبيرة التي تتحملها الدولة والتي تظهر بصفة دائمة في العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة من خلال فواتير الاستيراد للمنتجات البترولية.

ومن الأمور المتعارف عليها أن هناك نوعان من الدعم :

- **اولهما : الدعم الحقيقي (قيمة ما تتحمله الدولة) ويشير لقيمة ما تتحمله الدوله من اعباء مالية نظير بيع السلعة أو الخدمة بأقل من تكاليف انتاجها.**
- **ثانيهما : الدعم الافتراضي (تكلفة الفرصة البديلة) حيث يقيس قيمة الموارد الضائعة لبيع السلعة بأسعار تقل عن سعر بيع مثيلتها في الاسواق الدولية.**

ووفقاً للنظرية الاقتصادية فالمعيار الأنسب لمقارنة الأسعار المحلية هو التكلفة الحدية التي تشير إلي الزيادة في التكلفة الإجمالية الناتجة عن وحدة التغير في الناتج ويؤكد التحليل الاقتصادي مزايا سياسات التسعير التي تسمح بأن تعكس الأسعار التكلفة الاقتصادية لتوفير سلعة أو خدمة ما حيث تؤدي هذه السياسات إلي التوزيع الأمثل للموارد، ونظراً لصعوبة حساب التكلفة الحدية فيتم التركيز علي أستخدام تكلفة الفرصة البديلة (السعر الذي لا يحقق مكسباً في حالة بيع المنتجات المحلية بأسعار التصدير) [22]، ونجد أنه تم عرض الجزء النظرى فقط نظراً لصعوبة تجميع بيانات عن أسعار التصدير وأسعار الاستيراد والتي أدت إلي عدم معرفة حساب كلاً من تكلفة الفرصة البديلة وما تتحمله الدولة.

1- <u>الأثار السلبية:</u>

أ- أرتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة أرتفاع أسعار المنتجات البترولية.

ب-زيادة الضغوط المالية علي الطبقات المتوسطة والفقيرة نتيجة لإرتفاع أسعار معظم السلع والخدمات.

2- <u>الأثار الإيجابية:</u>

أ- خفض العجز بالموازنة نتيجة توفير مبالغ مالية من تخفيض الدعم عن المنتجات البترولية.

ب- يتم توجيه المبالغ التي تم توفيرها من الطاقة والبترول إلى برامج الحماية الاجتماعية مما يعود بالنفع على المواطن البسيط، وتتمثل في خدمات الصحة والتعليم بالاضافة إلي توجيه قيمة الدعم نحو زيادة العلاوات والمعاشات.

ج- إن تخفيض الدعم عن المنتجات البترولية يؤدي إلي تراجع كمية الاستهلاك من المنتجات البترولية المستوردة.

د- تحسين المؤشر المالي لمصر أمام المؤسسات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي نتيجة التزام مصر ببرامج تخفيض الدعم عن المنتجات البترولية.

النتائج والتوصيات :

أولاً: النتائج :

1. **أدي إلغاء دعم المنتجات البترولية إلي إعادة توظيف الموارد وزيادة الإنتاجية.**
2. **أدي قرار إلغاء دعم المنتجات البترولية إلي زيادة أسعار منتجات البترول مما أدى إلي الحفاظ علي الاستقرار المالي.**
3. **تم أستخدام نموذجين لقياس تأثير دعم المنتجات البترولية علي الناتج المحلي الاجمالي حيث وجد أن قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج الأول 30.8% مما يدل علي أن قيمة دعم المنتجات البترولية تؤثر بنسبة 30.8% علي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث أتضح أن الثابت بالنموذج الأول غير معنوي وبالتالي يمكن الاستغناء عنه وإعادة النموذج مرة أخرى بدون الثابت، وتم إعادة النموذج (النموج الثانى) فوجد أن قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج 76.4% مما يدل علي أن قيمة دعم المنتجات البترولية تؤثر بنسبة 76.4% علي الناتج المحلي الاجمالي وهذه النسبة تأثيرها كبير على الناتج وبالتالى تم أثبات صحة الفرض.**

ثانياً: التوصيات:

1. **العمل علي توظيف الموارد وتوجيه قيمة الدعم نحو رفع كفاءة خدمات التعليم والصحة وخدمات البنية التحتية.**
2. **من المتوقع ان الغاء الدعم سيساعد علي زيادة الانفاق الاستثمارى الذي بدوره يؤدي لتوفير فرص عمل وخفض معدلات البطالة.**
3. **يفضل توجيه قيمة تدعيم المتوفر للموازنة العامة نحو زيادة معدلات الانتاج والتصدير مما يؤدي الي زيادة معدلات النمو.**
4. **الاتجاه نحو توفير احتياجات السوق وسد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك من خلال وضع خطة تمكن من ترشيد الاستهلاك المحلي بالاضافة للاستفادة من الابار والحقول المكتشفة.**

قائمة المراجـــع

(1) **مرصد الموازنة العامة وحقوق الانسان، يناير2014، سياسات الطاقة المهدرة، ص ص1-3.**

(2) صبيح، ماجد حسني، 2014، تحليل أثر الانفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996 – 2014) ، جامعة القدس المفتوحة، ص ص 1-3.

(3) Shehata, Abdallah. (2007), The Impact of Reducing Energy Subsides on Energy Intensive Industries in Egypt, the Egyptian center for Economic studies, working paper no. 124 , May 2007, pp 1-12 .

(4) التقرير السنوي لقطاع وزارة البترول، 2006، الهيئة المصرية العامة للبترول.

(5) صالح، سيد، مارس 2013، بالرغم من زيادة أسعار الغاز والمازوت بنسبة50%: الفقراء يتحملون فاتورة دعم الوقود ، مجلة الاهرام ، العدد 46127.

(6) Breisingera, Clemens. Mukashovb, A. and Manfred, M. (2019). Energy Policy - Energy subsidy reform for growth and equity in Egypt: The approach matters, Volume 129, June 2019, PP. 666-671.

(7) سد ا رلفيتش، كارلو، يوليو 2014 ، صندوق النقد الدولي ، إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

Joshua Deutschmann. The *Impact* of Iran's Subsidy Reform on Households: Evidence from Survey- July 2014, pp. 6-15.

(8) وزارة المالية المصرية، 2015، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2015/2014.

(9) تقرير نتائج اعمال قطاع البترول خلال الاعوام 2010-2018 – تقارير غير منشورة.

(10) وزارة التخطيط – قطاع البنية التحتية – نشرات وتقارير غير منشورة، عام 2010-2018.

(11) تقارير وزارة البترول – نتائج اعمال غير منشورة – 2019/2018.

(12) وزارة المالية – الموازنة العامة للدولة – 2019/2018.

(13) http://stratasadvisors.com/?utm_source=Google&utm_medium=ppc&uym_campaign. Last Accessed on 1-09-2019.

(14) Abouleinein, S. El-Laithy, H. and Kheir-El-Din, H. (2009). The Impact of Phasing out Subsidies of Petroleum Energy Products in Egypt,Working Paper No. 145, April 2009, p12.

(15) محمد، وائل محمود، 2015، اثر اصلاح منظومة الدعم علي عجز الموازنة العامة للدولة في مصر ، رسالة ماجستير ، معهد التخطيط القومي، ص ص 20 - 80 .

(16) El-Hamidi, F. (2016), Energy Subsidy peform in Egypt: The Gender-"ENERGY" Poverty nexus, working paper 1055, Octobar 2016, PP. 6-20.

(17) Breisingera, C. Mukashovb, A. and Manfred, M. (2019), Energy Policy -

Energy subsidy reform for growth and equity in Egypt: The approach matters, Volume 129, June 2019, PP. 661-664.

(18) **امام، أمام محمد سعد، 2011، التحليل الاقتصادي للتغيرات في اسعار البترول خلال الفترة من 2000-2008 الطفرة النفطية الثالثة ، مجلة البحوث والدراسات التجارية – كلية التجارة – جامعة القاهرة – العدد الثاني – الجزء الثاني، ص279.**

(19) **Anonymous. "Egypt Oil & Gas Newspaper", (2019), Egypt's leading oil and gas monthly Publications, July 2019, Issue151, Available at: www.egyptoilgas.com, Last Accessed 01-09-2019.**

(20) **تقارير وزارة البترول، 2018، تقرير غير منشور، نتائج اعمال قطاع البترول عام 2019/2018.**

(21) **محمد، وائل محمود، 2015، اثر اصلاح منظومة الدعم علي عجز الموازنة العامة للدولة في مصر ، مرجع سبق ذكره، ص ص198-200.**

(22) **فتوح، بسام، ولورا القطيرى، 2012، دعم الطاقة في العالم العربي ، تقرير التنمية الانسانية العربية، المكتب الاقليمي للدول العربية، معهد اكسفورد لدراست الطاقة، جامعة لندن، ص ص 1-12.**

النموذج الاول مع وجود الثابت

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
الناتج المحلي الاجمالي	1929917.3750	1426250.75021	16
قيمة دعم المنتجات البترولية	77256768.0625	35424524.09772	16

Correlations

		الناتج المحلي الاجمالي	قيمة دعم المنتجات البترولية
Pearson Correlation	الناتج المحلي الاجمالي	1.000	.555
	قيمة دعم المنتجات البترولية	.555	1.000
Sig. (1-tailed)	الناتج المحلي الاجمالي	.	.013
	قيمة دعم المنتجات البترولية	.013	.
N	الناتج المحلي الاجمالي	16	16
	قيمة دعم المنتجات البترولية	16	16

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.555[a]	.308	.259	1228111.56219	.308	6.231	1	14	.026	.384

a. Predictors: (Constant), قيمة دعم المنتجات البترولية

b. Dependent Variable: الناتج المحلي الاجمالي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9397255908801.777	1	9397255908801.777	6.231	.026[b]
	Residual	21115612128451.970	14	1508258009175.141		
	Total	30512868037253.746	15			

a. Dependent Variable: الناتج المحلي الاجمالي

b. Predictors: (Constant), قيمة دعم المنتجات البترولية

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	T	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	Correlations	Collinearity Statistics

	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
(Constant)	203732.095	756643.9		.269	.792	-1419107.663-	1826571.85					
قيمة دعم المنتجات البترولية	.022	.009	.555	2.496	.026	.003	.042	.555	.555	.555	1.000	1.000

a. Dependent Variable: الناتج المحلي الاجمالي

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	434942.4688	3023021.0000	1929917.3750	791507.25028	16
Residual	-1258021.12500-	3057000.25000	.00000	1186468.48893	16
Std. Predicted Value	-1.889-	1.381	.000	1.000	16
Std. Residual	-1.024-	2.489	.000	.966	16

a. Dependent Variable: الناتج المحلي الاجمالي

$$Y = 203732.095 + 0.022\,x$$

النموذج الثاني في حالة عدم وجود الثابت

Descriptive Statistics[a]

	Mean[b]	Root Mean Square	N
الناتج المحلي الاجمالي	1929917.3750	2373106.68253	16
قيمة دعم المنتجات البترولية	77256768.0625	84528539.92760	16

a. Coefficients have been calculated through the origin.
b. The observed mean is printed

Correlations[a]

		الناتج المحلي الاجمالي	قيمة دعم المنتجات البترولية
Std. Cross-product	الناتج المحلي الاجمالي	1.000	.874
	قيمة دعم المنتجات البترولية	.874	1.000
Sig. (1-tailed)	الناتج المحلي الاجمالي	.	.000
	قيمة دعم المنتجات البترولية	.000	.
N	الناتج المحلي الاجمالي	16	16
	قيمة دعم المنتجات البترولية	16	16

a. Coefficients have been calculated through the origin.

Variables Entered/Removed[a,b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	قيمة دعم المنتجات البترولية[c]	.	Enter

a. Dependent Variable: الناتج المحلي الاجمالي
b. Linear Regression through the Origin
c. All requested variables entered.

Model Summary[c,d]

Model	R	R Square[b]	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.874[a]	.764	.749	1189536.61250	.764	48.679	1	15	.000	.441

ANOVA[a,b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	68881204939252.520	1	68881204939252.520	48.679	.000[c]
	Residual	21224960287231.477	15	1414997352482.098		
	Total	90106165226484.000[d]	16			

a. Dependent Variable: الناتج المحلي الاجمالي
b. Linear Regression through the Origin
c. Predictors: قيمة دعم المنتجات البترولية
d. This total sum of squares is not corrected for the constant because the constant is zero for regression through the origin.

Coefficients[a,b]

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	Correlations	Collinearity Statistics

		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	دعم قيمة المنتجات البترولية	.025	.004	.874	6.977	.000	.017	.032	.874	.874	.874	1.000	1.000

a. Dependent Variable: الناتج المحلي الاجمالي
b. Linear Regression through the Origin

Coefficient Correlations[a,b]

Model			قيمة دعم المنتجات البترولية
1	Correlations	قيمة دعم المنتجات البترولية	1.000
	Covariances	قيمة دعم المنتجات البترولية	1.238E-5

a. Dependent Variable: الناتج المحلي الاجمالي
b. Linear Regression through the Origin

Collinearity Diagnostics[a,b]

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions: قيمة دعم المنتجات البترولية
1	1	1.000	1.000	1.00

a. Dependent Variable: الناتج المحلي الاجمالي
b. Linear Regression through the Origin

Residuals Statistics[a,b]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	254005.6875	3097246.0000	1896372.0471	869542.94058	16
Residual	-1260984.50000-	3064511.50000	33545.32790	1189031.97778	16
Std. Predicted Value	-1.889-	1.381	.000	1.000	16
Std. Residual	-1.060-	2.576	.028	1.000	16

a. Dependent Variable: الناتج المحلى الاجمالى
b. Linear Regression through the Origin

$$Y = 0.025\ x$$